

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة

وعضوية القضاة السادة

ياسل أبو عنزة، ياسين العبدلات، داود طييلة، باسم المبيضين

بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٢٨١) المفصلة من محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧ إلى محممتنا كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً بأن هذا الحكم والمتضمن: -

تجريم المتهم بجناية القتل القصد خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها وضعه بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنة والرسوم) جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد الحكم الصادر.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات

الكبرى أسندت للمتهم:-

التهم:

- ١- جنابة القتل وفقاً للمادة (٣٢٦) عقوبات .
- ٢- جنابة الشروع بالقتل الواقع على أكثر من شخص وفقاً لأحكام المادتين (٣/٣٢٧) و (٧٠) عقوبات .

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه القضية حسبما جاء في إسناد النيابة العامة أنه وقبل أيام من وأقعة القضية الكائنة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥ أقدم المشتكى عليه على ضرب الطفل باتع وهو شقيق المغدور وأن الأخير وأشقاءه وبعد غروب شمس اليوم المذكور راجعوا والد المتهم بهذا الخصوص إلا أنهم فوجئوا بالمتهم يركب مركبة (تريلا) تعود لوالده ويغادر المكان الذي يقفون فيه هم وشاهدا النيابة العامة باتجاه الشرق بحدود ثلاثمئة متر ثم يعود إلى المكان الذي يقفون فيه بعيداً عن الشارع العام ويدهمهم جميعاً بقصد قتلهم إذ فر كل واحد منهم باتجاه ولم يسعف الوقت المغدور للفرار فصدمه عامداً متعمداً وهرب من المكان وبتشريح جثة المغدور علل سبب الوفاة بتهتك مادة الدماغ نتيجة الكسور في عظام الجمجمة والنزيف الدموي الحاد الناتج عن تهتك عضلة القلب والكبد وكل ذلك نتيجة للارتطام بجسم صلب راض يتوافق والصدمة بمركبة.

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى أصدرت حكمها رقم (٢٠١٥/٢٨١) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧ والمنوه عنه في صدر هذا القرار .

لم يطعن المحكوم عليه بقرار الحكم الصادر بحقه.

وباستعراض محكمتنا بصفتها محكمة موضوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة

فيها يتبين :-

١- من حيث الواقعة :-

إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جاء مستمداً من بيانات قانونية لها أصل ثابت في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيانات التي ركنت إليها في قرارها واقتطفت فقرات من هذه البيانات ضمنيتها قرارها .

٢- من حيث التطبيقات :-

نجد إن ما قام به المتهم من أفعال بتاريخ الواقعة بالتوجه إلى مركبة والده أثناء المشادة الكلامية التي بينه ووالده من جهة وبين المغدور والمجني عليهم من جهة أخرى وتشغيلها والابتعاد عن تجمع المغدور وذويه تم الالتفات والعودة باتجاههم بسرعة عالية وتغيير مسربه دون سبب والاتجاه نحوهم ودهسهم بالمركبة حيث تمكن المجني عليهم من الفرار والابتعاد باستثناء المغدور (الذي صدمه بالمركبة مما أدى إلى وفاته فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل وفقاً للمادة (٣٢٦) عقوبات وجناية الشروع بالقتل الواقع على أكثر من شخص وفقاً لأحكام المادتين (٣٢٧/٣ و ٧٠) من القانون ذاته.

٣- من حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة المفروضة على المتهم جاء ضمن حدها القانوني المنصوص عليها بالمادة (٣٢٦) عقوبات.

وبناء على ما تقدم نجد إن الحكم المميز جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقدر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٥/١١/٣م

عضو _____

عضو نائب الرئيس _____

برئاسة القاضي نائب الرئيس _____

عضو _____

رئيس الديوان _____

دقة _____

س.أ.